القيم المعولمة: ملامحها ومرتكزات انتشارها

د / رحيمة الطيب عيساني . جامعة باتنة

مقدمة:

مما لا شك فيه أن حمى الحديث عن العولمة ومبشراتها/مهدداتها، قد توقفت مخلفة آثارها الجانبية في زخم كبير من الكتابات المختلفة؛ المتناقضة أو المتضادة في طرح الأفكار، ومناقشتها بين طرفية التأييد المتشنج والرفض القاطع للعولمة ظاهرة، ومرحلة، ومنجزات ايجابية كانت أم سلبية، وفي واقع تتداعى فيه الآثار السّلبية والايجابية للعولمة وتراكماتها في حياة المجتمعات المعاصرة السّائرة في ركبها طوعا، أم قسرا.

فعلى الرغم من كثرة التعريفات التي سردها الباحثون في شتى التخصصات للعولمة إلا أن بعضهم يؤكد صعوبة إيجاد تعريف واضح ودقيق وشامل لجوانب العولمة كظاهرة وكعملية مستمرة ومتسارعة، فيقول جيمس روزناو في هذا الصدد :"وإن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجية، وتشمل إعادة

تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة". ويعقب قائلا: "في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع"[i].

لذلك يرى بعض الباحثين أنه حتى نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها[ii]:

الأولى: وتتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

الثانية: وتتعلق بتذويب وإزالة الحدود بين الدول.

الثالثة: زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار أن العولمة تحدث عبر تكنولوجيا الاتصالات والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات ومن خلال طريقتين أساسيتين هما: التحديث، والثورة التكنولوجية. وفي ضوء ذلك؛ فإن الخطاب التعريفي للعولمة، وانطلاقا من تطور الجهاز المفاهيمي تأريخيا يجب أن ينبع من كونها أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير الحاصلة في مجالات مختلفة.

وفي هذا الإطار قدمت"اللجنة الأوروبية" تعريفا للعولمة يصفها بأنها : "العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا، وهي ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن"[iii].

والعولمة حسب صندوق النقد الدولي في تقريره عن"آفاق الاقتصاد العالمي" في ماي(1997م) هي:"التوافق،التواكل" الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم أو تنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع كما التدفق العالمي لرؤوس الأموال، مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا"[iv].

ويحدد ريكاردو بتريلا ظاهرة العولمة في:"مجموعة المراحل التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات من أجل أسواق عالمية منظمة، أوفي طريقها إلى التنظيم، وفق مقاييس ومعايير عالمية؛ من طرف منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية بثقافة تنظيم منفتحة على المحيط العالمي، وتخضع لإستراتيجية عالمية من الصعب تحديد فضائها(القانوني والاقتصادي

والتكنولوجي) بحكم تعدد ترابطات وتداخلات عناصرها في مختلف العمليات "الإنتاجية" قبل عملية الإنتاج وحتى بعده"[v].

إن هذا التحديد المتميز لظاهرة العولمة، على دقته وعمق تصوره، يطرح مع ذلك بعض الملاحظات المنهجية؛ ثلاثة منها تتراءى لنا أساسية[vi]:

الأولى: وتتجلى في الصعوبة الموضوعية التي يطرحها أمر ترسيم حدود فضاء العولمة لا بسبب الطابع العالمي للظاهرة فحسب، ولكن أيضا بالاحتكام إلى ضعف الأدوات الإحصائية الكفيلة بتحديد الفضاء ذاته، وهو ما لم يكن مطروحا ولا واردا حتى بالنسبة لمقاربة ظاهرتي التداويل وتعدد الجنسية.

الثانية: وتتعلق بعدم ثبات مصطلح العولمة وتطوره المستمر، وبالتالي انفتاح طرحه على ظواهر جديدة عليه ومواكبة لظهوره كتزايد دور العلم والتكنولوجيا في الأنشطة الإنسانية، وتطور انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال على نطاق عالمي واسع متجاوزا للحدود والتنظيمات والقوانين.

الثالثة: وتحيل إلى خاصية التناقض التي تتسم بها ظاهرة العولمة في أحد جوانبها ولاسيما ظاهرة علمية التكنولوجيا، وتكنولوجيا العلم، وهي الظواهر التي

تنبئ بما سيكون عليه النشاط الإنساني طيلة القرن الحادي والعشرين اقتصادا واجتماعا وطبيعة معرفة.

ويعد أقدم، وربما أهم تعريف في هذا المجال هو ذلك الذي قدمه رونالد روبرتسون والذي يؤكد فيه أن العولمة: "اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش"[vii]، فالعولمة بهذا المعنى تشير إلى وعي وإحساس الأفراد في كل مكان بأن العالم ينكمش، ويتقلص، ويقترب من بعضه بعضا. وإن أهم ما يميز تعريف "روبرتسون" هو تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم، والتي تتضمن أمورا كثيرة أهمها[viii]:

- ✓ تقارب المسافات والثقافات.
- ✓ ترابط المجتمعات والدول حيث لم يعد بالإمكان العزل والانعزال.
- ✓ سرعة التحولات والمستجدات وعدم القدرة على مجاراتها.

ويرى السيد ياسين أن العولمة "ليست محض مفهوم مجرد، بل عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال"[ix]. فهو يرى أن جوهر العولمة يتمثل

في: سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني، وأغفلت حركة الخدمات ورؤوس الأموال.

وقد اعتُرض على السيد ياسين إغفاله الحديث عن علاقة العولمة بالرأسمالية وأنه[x]:

1. لا يمكن أن تفهم العولمة كمجرد تجل للتطورات التقانية ولثورة المعلومات والاتصالات لأنها ستظل-مع أهميتها-غير مفهومة ما لم تربط بتوسعات النظام الرأسمالي إلى معظم أنحاء المعمورة.

2. ظاهرة العولمة مازالت بعد جزئية، ولم تكتمل بعد.

3. العولمة ظاهرة انتقائية، وتتم على هوى الشركات المتعدية الجنسيات ودول المركز الرأسمالي. ففتح الأسواق حاصل بالنسبة للسلع التي تمتلك الدول الصناعية الكبرى ميزة تنافسية في إنتاجها وتسويقها، وتبقى هذه الأسواق مغلقة أمام المنتجات الزراعية والمنسوجات التي تمتلك فيها الدول النامية مزايا مهمة، والحواجز تزال من طريق حركة رؤوس الأموال، ولكنها تستبقي وتشدد على تحركات العمالة، وكذا نقل التقانة والمعلومات ليس حرا، بل شددت الدول المتقدمة من خلال منظمة التجارة العالمية من حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت

بذلك تكلفة الحصول على التقانة والمعلومات أمام الدول النامية المستوردة لهذه المنتجات.

4. لما كانت العولمة نتاج سياسات واختيارات حكومات وشركات متعدية الجنسيات، وليست فقط نتاج تطورات تقانية ومعلوماتية واتصالاتية، فإن ثمة في العولمة قابلية للارتداد والانعكاس، وهي ليست حتمية. وهذه الجوانب القابلة للارتداد تتمثل في السياسات الاقتصادية التحررية والاتجاه إلى اقتصاد السوق ونبذ التخطيط، والتراجع عن الالتزامات الاجتماعية للدولة كما أن قابلية بعض جوانب العولمة للارتداد أو التعديل مرتبطة بالتناقضات التي تفرزها العولمة والقوى المضادة التي تولدها.

لذلك نظرت كثير من التعريفات الاصطلاحية"للعولمة" أنها بقدر ما هي مظهر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، فهي كذلك تمثل هيمنة ثقافية وفكرية لنموذج مدني تحاول أن تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؛ فقد أشار محمد عابد الجابري-في هذا الصدد- إلى أن:"العولمة" تعني في معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني الآن في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا(الجيوبولتيك) العمل على تعميم

نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع؛ فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته[xi].

ويرى السيد ولدباه: أن مفهوم"العولمة" الذي يتكاثر الحديث حوله مليا في المرحلة الحالية، ننظر إليه في-دائرتنا العربية الإسلامية-"على استفراد القوى الغربية والولايات المتحدة على الخصوص بمقدرات ومصالح المعمورة من أجل تكريس نموذجي أحادي مهما نتجت عنه هواجس الخطر على الذات الحضارية والهوية الثقافية المغايرة، في وقت تبدو فيه انتكاسة المشروع النهضوي للأمة أمرا جليا"[xii].

وتشير شريفة فتحي إلى أنه: "لو حاولنا إيجاد تعريف حقيقي لمفهوم العولمة لوجدنا أنها تقترب مما قاله المفكر العربي سمير أمين، حيث أشار إلى أنها سعي بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتسلط اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على بعض الدول، في محاولة منها للتدخل في خصوصيات

هذه الدول وطمس هويتها، ومن ثم تنميط العالم ككل حسب مقتضيات مصالحها الذاتية"[xiii].

ويعترض السيد ياسين على هذا الاتجاه في تعريف"العولمة" فيقول:"الكونية ليست أيديولوجية جديدة للهيمنة تدعو لها القوى العظمى المسيطرة، بقدر ماهي عملية تاريخية تعد نتيجة لتفاعلات معقدة، سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتكنولوجية، فإن المعركة بصددها لا تتعلق كما يظن البعض برفضها أو مهاجمتها، وإنما في نسق القيم الذي ينبغي أن يوجه حركتها ويحدد مساراتها حتى تكون عملية تاريخية في صالح التحرر الإنساني"[xiv].

والحق أن"العولمة" كما هي مرحلة تاريخية ومظهر اقتصادي وسياسي واجتماعي؛ فهي كذلك هيمنة أمريكية، وهذا ما يقر به السيد ياسين نفسه، حين رصد فئات أربعة تندرج في إطار محاولات تعريف العولمة؛ باعتبارها حقبة تاريخية، وباعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، وباعتبارها انتصارا للقيم الأمريكية وباعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية. فيلاحظ أن التعريفات: "تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جنباتها كونها

حقبة تاريخية، وهي تجل لظواهر اقتصادية، وهي-في الوقت الراهن على الأقل- هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية"[xv].

وهكذا تظهر الآراء متضاربة حول مفهوم العولمة، ويتخوف الباحثون حتى من الآفاق المستقبلية للظاهرة، وهو الأمر الذي زرع الريبة والخوف من مآل الظاهرة ونتائجها على البلدان المتطورة والمجتمعات النامية معا، ذلك أن ملامح المستقبل غير جلية كما يؤكد ذلك أحد مؤسسي نادي روما(الكسندركينغ) قائلا: "إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع معولم لا نستطيع أن نتكهن الآن بهيكلته المحتملة "[xvi].

أولا: تجليات العولمة

تشير كثير من البحوث والدّراسات إلى أن للعولمة عديد من المظاهر والتجليات؛ بعضها اكتملت ملامحه، وتبينت معالمه الأساسية كالمظهر الاقتصادي، وبعضها الآخر مازال في طور التشكل ولما تتبين معالمه ولم تتحدد ملامحه الرئيسية بعد، وتتجلى مظاهر العولمة في المجال الاقتصادي في:

(أ) **تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات**: وتزايد أرباحها واتساع أسواقها، وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار، لتتضاءل-في

مواجهتها–قوة دول الجنوب التي باتت تمثل نهبا أو فريسة لهذه الإمبراطوريات الاقتصادية العملاقة، وقد برز ذلك في عدة مظاهر هي[xvii]:

- ✓ استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، وهو ما يعد استنزافا لهذه الموارد.
- ✓ استغلال العمالة المحلية وبأجور متدنية في ظل غياب تنظيمات عمالية قوية في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض الشركات ما يعادل(70دولارا) لستة أيام عمل أسبوعيا ، وثماني ساعات يوميا، كما لا تلتزم الشركات بالتأمين الاجتماعي أو بالرعاية الصحية أوبتعويضات نهاية الخدمة.
- ✓ الاستحواذ على نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية والدول المانحة مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي"الخارج" عن التدفق النقدي"الداخل" كما زادت فوائد ديون العالم النامي على الأموال المقترضة أصلا.
- ✓ اعتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية،وعلى جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة، وعدم إتاحة المجال أمام دول الجنوب لبناء قاعدة علمية أو تكنولوجية خاصة.

✓ التهرب الضريبي، والتحايل على السلطات الضريبية في دول الجنوب عن طريق عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة، وذلك من خلال سلسلة من التحويلات بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء من فرع آخر للشركة في دولة أخرى بأسعار مبالغ فيها.

✓ عدم الالتزام بمعايير الأمان في المصانع المقامة في دول الجنوب، مما قد يعرض العمالة والبيئة في هذه الدول لمخاطر كبيرة، مثل ما حدث في مصنع شركة"يونيون كارباید" في مدينة "بوبال"بالهند عام 1984م.

✓ لجوء هذه الشركات إلى أساليب غير مشروعة كالرشوة، واستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر في دول الجنوب تحقيقا لمصالحها، ولو على حساب الإضرار باقتصاديات دول الجنوب وبمصالحها الوطنية.

وفكرة الشركات متعددة الجنسيات غربية أصلا، نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وتطورت نتيجة تراجع نزعة السوق القومية، وانحسار التوسع الأفقي للاستعمار، والنمو الهائل للرأسمالية، فأدّى الأمر إلى نشوء كيانات تعمل على أطر عالمية الأبعاد، لتسمح لهذه الشركات الوصول إلى أسواق جديدة كانت صعبة المنال بسبب المسافة أو الحواجز الجمركية، وتسمح

لوجود هذه الشركات في عدد من البلدان باختيار العملات لنشاطها الإنتاجي والتقني[xviii].

ويمكن اعتبار السبب الأساسي الذي أدّى إلى تبلور هذه الظاهرة هو تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي وفّرت الأسس اللازمة للعمل العمودي، ورد الفعل الواقي من قبل الشركات الغربية على تحرك الكيانات اليابانية الكبيرة بالسيطرة على أنشطة كثيرة من هذه الشركات وأرباحها الخيالية في الأسواق العالمية، وعملت هذه المنافسة الشديدة على تسريع بروز الظاهرة وتعلم الغربيين من الكيانات الغربية في أمور كثيرة في جوانب السوق العالمية الواحدة، والإدارة وتركيبة الكيانات وآلية عملها. لهذا شهد العصر الحديث توسع هذه الكيانات الضخمة وإدارتها للاقتصاد العالمي عابرة الحدود القومية والسيادة الوطنية، ومؤثرة في السياسة الدولية. ويرى الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أنّ الشركات متعددة الجنسيات بدأت انتشارا بعيدا عن أسواقها الوطنية تحت تأثير عاملين بالغي الأهمية[xix]:

- التخلّي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي لدول مختلفة، وكان ذلك حتما بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل.
- حركة التحرر التي أنهت أوضاع الإمبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات جوهر وقلب العولمة، وذلك بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصة بالإنتاج؛ فهي التي تحدد: ما الذي ينتج؟ وكيفية إنتاجه؟ ولصالح من ينتج؟ كذلك فإن لها تأثيرا فعالا على المستويات الوطنية والعالمية وفي جميع النواحي.

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج(30%)من منتوجات العالم، وتسيطر على(70%) من التجارة العالمية وعلى(80%)من حجم الاستثمارات. وقد بلغت أصول الشركات متعددة الجنسيات الـ(500)الأولى(23,3تريليون$)وبلغ إجمالي إيراداتها(11,4تريليون$) أمّا إجمالي الأرباح فهو(323,4 مليار$) وهي تستخدم(35,5 مليون عامل) كل ذلك عام(1995م).

(ب)بروز الأسواق المالية العالمية: لعلّ الجانب المالي يمثل أوضح دليل على ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق المالية والمتجسدة في النمو الانفجاري لصفقات الدولارات من رأس المال العالمي. وكانت حركة رأس المال في الأسواق العالمية في حدود (188مليار$) عام 1986م، ثم قفزت إلى(102 تريليون$) عام 1995م. وتعتبر هذه الزيادة ثلاثة أضعاف الرقم الأصلي وبنفس سرعة زيادة حجم التجارة للفترة المذكورة. وارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات خمس مرات بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات. وزاد تدفق رأس المال الأجنبي للدول النامية، والمشكّلة لـ(0,05%) من الناتج الإجمالي لفترة (1983م-1989م) إلى أكثر من (3,5 %) في فترة (1994م-1996م)[xx].

لقد كانت الأسواق المالية دائما عالمية الطابع منذ توقيع اتفاقيات "بروتونوودز" وبروز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكن على الرغم من الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينيات إلّا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت على العموم وحتى بداية عقد التسعينيات تدار من قبل الدول إدارة وطنية وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية، ما استجد خلال التسعينيات

هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول[xxi].

إنّ هذه الأسواق المالية العالمية هي اليوم بكل تأكيد قوة أكبر من قوة كل الدول بما في ذلك الدول الكبرى، التي أصبحت تلهث خلف التطورات في الأسواق المالية العالمية، وتتأثر بتقلباتها صعودا وهبوطا. وتعد الشركات العابرة للحدود النواة الصلبة التي تتربع على عرش الأسواق المالية العالمية، فهناك حوالي (37000) من هذه الشركات مع فروعها(170000) المنتشرة في جميع أصقاع العالم هي الماسكة في مطلع التسعينيات بتلابيب الاقتصاد العالمي، فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء عملات بلدان العالم. وهي موزعة جغرافيا بين البلدان الآتية: اليابان(62)شركة، الولايات المتحدة الأمريكية (53)شركة، ألمانيا (23) شركة، فرنسا(19) شركة بريطانيا(11) شركة، سويسرا(8) شركات، كوريا الجنوبية(6) شركات، إيطاليا(5) شركات، وهولندا (4) شركات؛ وكي ندرك مدى القوة المالية لهذه الشركات فيكفي أنّ نذكر أنّ[xxii]:

- "جنرال موتور"يفوق رقم معاملاتها الدخل الوطني الخام للدانمارك.
- و"فورد"يفوق رقم معاملاتها الدخل الوطني لجنوب إفريقيا.
- و"تيوتا"يفوق رقم معاملاتها الدخل الوطني للنرويج.

إن تعاظم دور الأسواق المالية، وكتلة رأس المال على الصعيد العالمي، مع تحرير الأسواق سيجعل الدول غير قادرة على اتخاذ إجراءات خاصة بها على صعيد النظام المالي والمصرفي. والعولمة الحاصلة في مجال الأسواق المالية العالمية مقصورة على المراكز الرأسمالية المتطورة والمراكز في العالم الثالث التي هي في طريقها للخروج من ترتيب العالم الثالث. وتظل الكتلة الأكبر من الدول النامية خارج هذه العملية، بل تتحمّل آثارها.

إننا نشهد تعاظما للأسواق المالية خارج أي نطاق للرقابة أو إمكانية الحد من توسعها، وفي ظل عدم التناسب بين حجم السوق المالية العالمية وحجم الإنتاج والتبادل المادي تفقد هذه الأسواق صلتها تدريجيا بالنظام النقدي ووظائف النقد الكلاسيكية الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة شاملة تتهدد السوق المالية العالمية.

أما في المجال السياسي فقد تعددت وتنوعت مظاهر العولمة فيه داخليا وخارجيا على حد سواء، ولعل أبرز هذه المظاهر ما يأتي:

(أ)**انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد:** ذلك أن النظام الدولي القديم قد استند إلى قطبية ثنائية؛ مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة المعسكر الرأسمالي الغربي، والاتحاد السوفيتي(سابقا) متزعما المعسكر الاشتراكي، وقد شكلت مناطق العالم الثالث في ظل الحرب الباردة ساحات للتنافس والمواجهة بين القطبين، ولكن التحولات التي شهدها الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينات، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول، وقيامها بتبني التعددية السياسية، وأشكال من الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي، واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي، والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي، هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم، وأسهمت ضمن عوامل ومتغيرات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد؛ أفرز تطورات عدة من منظور عملية العولمة:

أولها: تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفا للأمركة؛ بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقا لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها[xxiii].

ثانيها: حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وعلى الرغم من أن بدايات هذه الموجة ظهرت في منتصف السبعينيات نتيجة التحول الحاصل في البرتغال واليونان وإسبانيا، إلا أنها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ووسط أوربا وشرقها"خلال الفترة من عام (1974م) إلى عام(1994م) تحولت ستين دولة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية"[xxiv].

ثالثها: ثورة المعلومات والاتصالات التي خلقت واقعا جديدا لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي؛ مهما كانت درجة تسلطيته أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي، كما خلقت ما يمكن تسميته"بأثر العدوى"في التحول نحو الديمقراطية.

(ب)بروز منافسين جدد للدولة الوطنية: وقد كان لتراجع دور الدولة الوطنية سياسيا أثره في بروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينيات، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي، وخاصة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات، ومن أبرزها[xxv]:

- ✓ التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوربية المشتركة، التي تطورت خلال الأربعين سنة الماضية لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام(1999م)، وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوربية طوعا عن سيادتها في مجال السياسات النقدية.
- ✓ المؤسسات المالية التجارية والاقتصادية العالمية، وأبرزها منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام(1996م) لتشرف إشرافا كاملا على النشاط التجاري العالمي، ولتصبح من فرط الضخامة والقوة قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم دون استثناء.
- ✓ المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية؛ كمؤتمر: قمة الأرض في"ريو ديجانيرو"، ومؤتمر السكان في"القاهرة"، ومؤتمر المرأة في "بكين"، ومؤتمر حقوق الإنسان في "فيينا"،

وأبرز هذه المنظمات غير الحكومية: منظمات البيئة؛ كمنظمة "السلام الأخضر" ومنظمات حقوق الإنسان؛ كمنظمة"العفو الدولية" والمنظمات النسائية العديدة؛ كمنظمة" أخوات حول العالم"،... فقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية تزايدا مطردا خلال التسعينيات، وأخذت تعمل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وعمل هذه المنظمات.

✓ المنظمات الدولية العالمية المتخصصة، كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات "بريتون ووودز" (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) والاتحاد الأوربي، وكذا منظمة التجارة العالمية كآليات للتنظيم الدولي؛ فيما يتصل بإرساء قواعد ونظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات، لتصبح بذلك كيانات فوق قومية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية. وتشير الملاحظة إلى تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي، ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي[xxvi]:

- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومجالات الثقافة والإعلام وكذا في المجالات الاقتصادية والتجارية.

- زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب.
- تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول، ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات، واتحادات المنتجين، ومنظمات رجال الأعمال، في الضغط على صانعي القرار السياسي، ناهيك عن تطلّع وسعي العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية إلى تولّي المناصب العامة، والوظائف السياسية(سواء في مجال التشريع أوالتنفيذ)بهدف التحكّم في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية وتوجيهها نحو الوجهة التي تخدم مصالحهم الخاصة، ومصالح الجماعات والفئات التي ينتمون إليها.
- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال إرساء قواعد تنظيمية وآليات للتعامل الدولي في المجالات الاقتصادية، ومن ذلك مثلا:المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ينعقد سنويا في دافوس بسويسرا منذ إنشائه عام 1971م، والذي لعب دورا حيويا في الدعوة إلى دورة أوروجواي

لمفاوضات التجارة الدولية (1986م-1994م) كما لعب دورا توفيقيا بصدد قضايا الصراع العربي . الإسرائيلي، والصراع التركي . اليوناني.

وهكذا أصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مؤثرا في توجيه السياسات الاجتماعية على نحو متزايد. ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فحسب، وإنما تعدّى ذلك إلى الحديث-مع مطلع التسعينيات أيضا-عمّا سمّي بالمجتمع المدني العالمي(Global Civil Society).

أما العولمة في المجال الثقافي فقد استمدت خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح في عقد التسعينيات وهي[xxvii]:

(أ)**انفتاح الثقافات العالمية المختلفة**: وتأثرها ببعضها البعض؛ فلم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالا ورغبة في الانعزال، منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي منفتحة حاليا، ويظهر ذلك جليا في:

*الحرية الكاملة لانتقال المعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبقدر أقل من العراقيل والقيود والضوابط. وإن لمثل هذا التبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر الثقافات أثره في بروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وأهداف؛ وربما عقليات مشتركة لا تعبر عن ثقافة محددة بل عن مجموع الثقافات الحية في العالم.

*بروز المساعي من أجل تقارب الحضارات، وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية الذي من شأنه أن يخلق عالما بلا حدود ثقافية. وانتقال تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، وبروز ووضوح الهوية والمواطنة العالمية، مع بقاء الهوية الوطنية للفرد، وربما تعزيزها وترسيخها لدى البعض.

*فقدان الدول القدرة على التحكم في تدفق القيم والأفكار والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال، وفقدانها السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات عبر وسائل ووسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا في التسعينيات. فقد أصبح ملايين من البشر موحدين تلفزيونيا وتلفونيا ومن خلال البريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت.

وقد ثار جدل كبير حول الطبيعة التي سوف تكون عليها العلاقات بين الثقافات والحضارات المتقاربة في ضوء العولمة. هل العولمة سوف تساعد على انفتاح الثقافات بعضها على البعض الآخر وتعارفها ممّا يساعد على الدخول في علاقات تعاون وحوار؟أم أنّه سوف يؤدي الانفتاح المتزايد بين الثقافات إلى دخولها في صراع يهدد السلام والاستقرار في الحضارات؟ كذا مدى قدرة سكان هذه الحضارات على التعامل مع التعددية الثقافية والحضارية التي توفرها العولمة؟

فالسعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وانفتاحها على بعضها البعض ومحاولة تعزيز الهوية الوطنية، وربما محاولة خلق عالم بلا حدود ثقافية هو مجرد وجه واحد من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية. ذلك أنه بقدر ما يسعى التوجه العام نحو تقارب الثقافات وانفتاحها، فإنّ العولمة الثقافية يمكن لها أن تتجه نحو صراع الحضارات، ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات، ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجا على الصعيد العالمي. فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق الثقافية بإمكانها أيضا أن ترسّخ انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، وتزداد انغلاقا، وتستعد لمواجهة بعضها البعض. فمع انتهاء الحرب الباردة، واختفاء

الصراع الأيديولوجي بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي، والذي خيّم على العالم لحوالي نصف قرن، أصبح الانقسام الحضاري والثقافي أكثر وضوحا من أي وقت آخر.كما أنه ازداد الحديث خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين عن احتمال صراع الحضارات خاصة في نقاط التقاء المناطق الحضارية الكبرى التي يذكرها هنتنغتون في كتابه حول صراع الحضارات وتكوين النظام العالمي الجديد[xxviii].

(ب)انتشار الثقافة الاستهلاكية: وعلى الرغم من أن الثقافة الاستهلاكية ليست جديدة، بيد أنها أصبحت في التسعينيات الأكثر رواجا؛ فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلا على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية، كما هو مقبل عليها الآن. كما أنه لم يحدث في السابق أن تمكنت الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية، وفي كل القارات، وعلى الرغم من رواجها بين كل الشرائح الاجتماعية إلّا أنّها تتوجه بشكل خاص للشباب،ويظهر ذلك جليا في:

*تحول كل شيء إلى سلعة تباع وتشترى، وهو ما يعكس غلبة النزعة الاستهلاكية بشكل مفرط. وتشابه وتجانس السلع أكثر فأكثر، وفقا لما تمليه

الهيئات الدولية من مواصفات موحدة عالمية باعتبارها سلعا موجهة إلى سوق عالمية، ومن هذا المنطلق فقد استهدفت العولمة في جوانبها الثقافية تنميط الأذواق وأنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة ذاتها.

*اكتساب السّلع إلى جانب قيمتها المادية أوقدرتها الإشباعية قيمة رمزية، بحيث لم يعد الطلب على أية سلعة يتحدد على أساس جودة السّلعة أوعلى خصائصها الذاتية فحسب، وإنما أصبح متوقفا –وفي المقام الأول–على مجرد الاختلاف في العلامات التجارية .

*تزايد الإنفاق العالمي على الدعاية والإعلان للترويج الاستهلاكي، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفع من(7,4بليون) دولار سنويا عام(1950م) إلى(312,3بليون) دولار عام(1993م)،وقد أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى التركيز على الدعاية التجارية من خلال الوسائط الإلكترونية، إذ ارتفع الإنفاق على هذا النوع من الدعاية فقط– خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي– من(270) بليون دولار إلى(358) بليون دولار سنويا.

*وأبعد من ذلك وفي ظل سيادة ثقافة الاستهلاك أصبح الاستهلاك في حد ذاته أسلوبا من أساليب التعبير عن الذات، بمعنى أن القدرة على الاستهلاك باتت تمثل عنصرا من عناصر الإشباع لدى المستهلك، بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق، أو الموضة، أو أسلوب المعيشة معيارا للتمايز الاجتماعي يفوق في أهميته أحيانا المعايير التقليدية كالانتماء الطبقي.

*انتشار ظاهر"الماكدونالدية" McDonaldization"-إذا صح استخدام الكلمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي- إذ يرى"ريتزر "Ritzer" أنّ المجتمعات الحديثة ومن ثمّ العالم ككل؛ قد ابتلي بما أسماه الـ:(Mcdonaldization) ويقصد بها[xxix]: "العملية التي سيطرت من خلالها المبادئ التي تحكم خدمة العملاء في سلسلة محلات "ماكدونالدز" الأمريكية الشهيرة لتقديم الوجبات السريعة، وامتدادها إلى قطاعات أخرى من المجتمع الأمريكي،وكذا العديد من المجتمعات الأخرى التي انتقلت إليها هذه المحال، على نحو جاز معه القول بأنها باتت تمثل ظاهرة عالمية.

وتجلت العولمة الاتصالية: من خلال الزخم الكبير في البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية(القنوات الفضائية) والاستعمال الواسع لشبكة

الانترنيت التي أصبحت تربط كل العالم، وقد ساهمت الثورة المعلوماتية والاتصالات في انهيار البعد المكاني بين الحضارات والثقافات والأمم، بحيث صار العالم وكأنه قرية صغيرة، بفضل العولمة الإعلامية والاتصالية.

(**1**)**شبكة الانترنيت**: تعرف الانترنيت بأنها:"توصيلات تعاونية لعدد من شبكات الحاسبات الآلية، وهي مكونة من كلمتين هما: (Inter,Connection) وكلمة (network)، وهذا يعني أن مئات الشبكات المربوطة مع بعضها البعض-مكونة من حواسيب آلية مختلفة وكذلك تكنولوجيا مختلفة- تم توصيلها ببعضها البعض بطريقة بسيطة وسهلة، بحيث تبدو وكأنها قطعة واحدة أو نظام واحد دون إحساس أي من الأطراف بأنه يختلف فنيا عن الآخر"[xxx].

وقد تأسست شبكة الانترنيت في الأصل بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات كمشروع تشرف عليه وكالة مشاريع البحوث المتقدمة(**ARPA**) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وكان يطلق على هذه الشبكة في بداية أمرها (**ARPANET**) وكانت تربط فقط بين مجموعة قليلة من الحواسيب في عدد قليل من المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي

منتصف الثمانينيات أنشأت المؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية(**USNSF**) شبكة سميت (National Science Fundation)اعتمدت التكنولوجيا المستعملة (**ARPANET**) واتسعت لتربط جميع الشبكات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبتمويل من المؤسسة الوطنية للعلوم ومشاركتها بدأت شبكة(**NSF**) بالاتساع بشكل كبير لتربط بين آلاف الحواسيب في مؤسسات البحث والجامعات والدوائر الحكومية والصناعات الخاصة التي تعنى بالبحث[xxxi].

وقد نمت شبكة الانترنيت نموا كبيرا في السنين القليلة الماضية، ففي عام(1985م)كان هناك(100)شبكة مشتركة، وبعد أربع(04) سنوات ارتفع العدد إلى (500)شبكة محلية، وفي جانفي(1990م) وصل عدد الشبكات المشتركة إلى (2218) شبكة. وفي منتصف العام نفسه ارتفع العدد إلى(4000) شبكة، ويزيد معدل نمو الشبكات المشتركة بأكثر من(15%) شهريا، حيث يقدر البعض عدد الشبكات المتصلة بالانترنيت بأكثر من(11000) شبكة فرعية في أكثر من(100) دولة (سنة2003م)، ومن

المعتقد أن هناك أكثر من(1,7) مليون حاسوب متصل بالشبكة، وهذا الرقم في تزايد مستمر[xxxii].

كما تزايد عدد مستخدميها من(16مليون)مستخدم عام(1995م) إلى أكثر من (400 مليون) مستخدم عام (2000م)، وفي الوقت نفسه تنمو صفحات الشبكة نموا فائقا؛ فمن (70مليون) صفحة كان يمكن للمستخدم الوصول إليها على الشبكة عام(1996م) إلى (5,2مليار) صفحة يمكن الوصول إليها عام(2001م)، وهناك (3,7ملايين) صفحة تضاف كل يوم. ومن المنتظر بحلول عام (2020م) أن تصبح شبكة الانترنيت حاوية لكل الخبرة الإنسانية[xxxiii].

وقد أصبحت"الانترنيت" الصورة الحية الناصعة لمجتمع عالمي موحد، أوهي المنظور الأكثر تعبيرا عن مصطلح"العولمة"بأبعاده وتضاريسه المختلفة وخاصة عولمة الإعلام والاتصال، وذلك لقدرتها على نقل المحتوى الثقافي عبر طرق شبكاتها فائقة السرعة، والقادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الكرة الأرضية.

واستطاعت أن تحتل مساحة واسعة من اهتمام الدول والأفراد وحيزا كبيرا من تفكيرهم على امتداد العالم، ويعود هذا الاهتمام إلى الفعل الكبير لهذه التكنولوجيا التي أصبحت بحق تكنولوجيا العصر دون منازع، وإلى دورها الواضح في صياغة أوجه كثيرة من جوانب الحياة البشرية بانعكاساتها وتداخلاتها وتناقضاتها وثقافاتها المختلفة.

وكتكنولوجيا مؤثرة جدا وذات دور أساسي في صياغة الكائن الثقافي في المجتمعات الإنسانية، استطاعت"الانترنيت"أن تخطو خطوات كبيرة على طريق نشر المعارف والثقافات المتعددة دون إسقاط لأي من جوانبها الاجتماعية والقيمية والأخلاقية، وزاد من قدرتها على ذلك؛ أنها تخطت كل الحواجز والمعوقات الفنية والمادية، ولم يعد بإمكان الدول السيطرة على إمداداتها بوضع الضوابط والقيود على حركة سر وتدفق المعلومات التي تضخها؛ ما أدى إلى بروزها كوسيلة وأداة فعالة في عولمة الإعلام والاتصال؛ لتمارس دورها الرئيسي في توحيد العالم، وفي زيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر: الفورية، والجاهزية، والحضور، والإتاحة.

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لعولمة الإعلام والاتصال في العالم إلى استخدام الشبكة لتحقيق ذلك من خلال[xxxiv]:

- تسويق منتجاتها وسلعها على اختلاف أنواعها.
- نقل الثقافة الأمريكية ونشرها عبر الحدود ونقل الفكر والعادات الغربية وفق نمط الحياة الأمريكية عبر العالم عن طريق البريد الإلكتروني.
- توجيه كم من المعلومات بشكل يخدم أغراضها كما يوفر لها القابلية على مراقبة الدول النامية من خلال المعلومات وحركة المواقع التي تدخلها.
- السعي إلى فرض الهيمنة والتحكم والانفراد من خلال امتلاك تكنولوجيا المعلومات فضلا عن طغيان بنوك المعلومات الأمريكية على الشبكة،والتي تعبر بالتأكيد عن الإدراك الأمريكي حيال مختلف الشؤون.
- الاستفادة من الأمية التكنولوجية لدول العالم الثالث، لابتعادها عن مسيرة التقدم، وعدم امتلاكها الحرية الكافية للاختيار من السيل المتدفق من المعلومات، لتصحيح بعض الصور الخاطئة أو المشوهة حيالها.

وهناك أربعة اعتبارات أساسية تجعل من شبكة الانترنيت أحد وسائل العولمة الإعلامية هي[xxxv]:

- لامادية الشبكة؛ وبالتالي قدرتها على اختراق الحدود والتشريعات والقوانين والأجهزة المؤسساتية، فضلا عن غياب مؤسسات رقابة مركزية وطنيا وعالميا تعود لها صلاحيات تقنين الشبكة ومحتوياتها، فإنه من المتعذر على الدول والمؤسسات والهيئات اعتراض سبيل انتشارها أو قرصنة محتوياتها أو تطبيق الرقابة على المعلومات المتنقلة عبرها، شأنها في ذلك شأن الصور العابرة للقارات أو الأثير المار عبر الإذاعات أو البرامج والتطبيقات المتجولة بين المواقع المعلوماتية.
- سهولة اعتماد الشبكة وإيصال الشبكات الأخرى بها على الرغم من التكلفة الاستثمارية التي تتطلبها، في حال عدم توفر الدول المستخدمة لها على بنية اتصالية وإعلامية أساسا، فضلا عن ضرورة توفير المعلومات والبيانات المنتجة محليا لتدويلها وشيوعها. فإن مجهودات كثير من الدول النامية حاليا منحصرة في نشر معلومات عن مؤسساتها، وبنياتها، التي

تبقى إلى حد كبير رمزية، لتجعل من هذه الدول مستهلكة لمعطيات الانترنيت أكثر منها منتجة لها.

- غدت شبكة الانترنيت تمثل منبرا واسعا لدول ومنظمات كانت وإلى عهد قريب تجد صعوبة في إيصال رسائلها والتواصل مع الآخر.
- الميزة العلمية والجامعية التي أضفتها الشبكة على نفسها منذ البداية، وجعلت منها مجموعة حواسيب جامعية مرتبطة فيما بينها، يتبادل عبرها الباحثون والجامعيون المعلومات والأفكار والآراء، ويتقاسمون من خلالها التحليلات والتجارب. هذا الاعتبار ذو قيمة كبرى لا بحكم إبرازه لأهمية الشبكة في الدول الغربية ذات الإمكانات الضخمة والموارد المتجددة فحسب ، ولكن أيضا في إبرازه أهميتها بالنسبة لدول لم تعد— بفضل الانترنيت—في معزل عن آفاق البحث العلمي وطروحاته المختلفة ولاعن الأفراد والمؤسسات القائمة بها في كل العالم.

وقد ساعدت الانترنيت على زيادة الإحساس بالعولمة الإعلامية خاصة في المجال الاقتصادي، بزيادة اعتماد رجال الأعمال عليها في مجال عقد الصفقات نظرا لما تتيحه لهم من بيانات ومعلومات، فضلا عن تزايد عدد العاملين عليها،

والتوسع في استخدامها من جانب الشركات والمؤسسات سواء في مجال الإعلان عن منتجاتهم، أوفي مجال عمليات البيع لهذه المنتجات. وقد تزايد الاعتماد على شبكة الانترنيت واتسع ليشمل[xxxvi]:

- مبيعات الأوراق المالية من الأسهم والسندات والصكوك والأوراق التجارية والمالية الأخرى.
- مبيعات البحوث والدراسات والمعلومات من مراكز المعلومات المختلفة.
- العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بمد مثل: دفع الالتزامات وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء.
- عمليات استطلاع الرأي، وقياس اتجاهات الرأي العام.

(2)البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية: إن التطور الكبير والسريع في تكنولوجيا الأقمار الصناعية جعل أقمار البث المباشر قادرة على التغطية الشاملة أو تغطية منطقة الخدمة بشكل أوسع مما تغطيه أقمار الخدمة الثابتة، موصلة إرسالها إلى شاشات التلفزيون في المنازل مباشرة من دون أي تدخل من قبل أي جهة أخرى، متجاوزة حدود الدول، فضلا عن ذلك مازالت العمليات التكنولوجية جارية لتسهيل عملية وصول البث المباشر إلى دول العالم بوسائل

سهلة ورخيصة؛ إذ تسعي الشركات لإتمام البث التلفزيوني الفضائي المباشر عن طريق الهوائيات الاعتيادية من دون الاستعانة بالأطباق الهوائية، ويتوقع أن ذلك مع بدايات القرن الواحد والعشرين لذلك يشهد هذا العالم أكبر صراع وتنافس بين الشبكات والقنوات التلفزيونية أكثر مما هو عليه اليوم، وسيؤدي هذا إلى حرب تلفزيونية في الفضاء.

وقد تم استغلال وسائط الاتصال الحديثة والمتطورة من قبل الدول الغربية؛ ومنها البث الفضائي المباشر في عملية التدفق الإعلامي الدّولي للترويج من خلال ذلك لمظاهر العولمة الإعلامية وذلك انطلاقا من مفهوم أنّ من يصنع ويملك تقنيات الاتصال يتحكم في صياغة المادة الإعلامية، ويكون مسيطرا على عملية التبادل الإعلامي الدّولي دون منازع،وغيره مستهلك ومستهدف من قبل تقنيات الاتصال والمواد الإعلامية.

لذلك فإنّ الفضل في الاتساع الجغرافي لعولمة البث الفضائي المباشر يعود إلى التطور المستمر في تقنيات الاتصال؛ إذ استطاع النشاط الإعلامي أن يحدد لنفسه بعدا عالميا، وذلك ليس على مستوى تغطيته ومعالجته للأحداث فحسب، ولكن على مستوى تلبية حاجة المتعاملين معه، وذلك بالاعتماد على

التغطية العالمية، وعلى القدرة التي تضاعفت على النقل والتوزيع من خلال استخدام أقمار الاتصال، ووكالات الأنباء العالمية وصولا إلى قنوات البث الفضائي.

وعدّت قنوات البث الفضائي المباشر من أكثر آليات العولمة الإعلامية فعالية في الوصول إلى المواطن، والأخطر في مقدرتها على تغيير الحقائق، وتسطير القصص والروايات التي لا ترتبط بالواقع، وقد نجحت فيما فشلت فيه الوسائل العسكرية السياسية، وتعد هذه الوسائل ضمن الاحتكارات التي تمثل وسائل السيطرة الجديدة على الصعيد العالمي، منها[xxxvii]:

- احتكار التكنولوجيا الحديثة الدقيقة، من خلال تحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المتحققة من ورائها.
- احتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي، وهذه الوسيلة فعّالة جدا من أجل التأثير على تكوين الرأي العام عالميا وقطريا.

- احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن إلى الأطراف.

إنّ التطور التقاني المتسارع الذي يشمل أجهزة بث المعلومات واستعمالها من خلال أجهزة متطورة يمكن أن تخاطب كل شخص وتحاوره وتنقل إليه المعلومات وهو في منزله، جعل من هذا التطور التقاني سوقا للهيمنة على الثقافة والإعلام بوصفهما القضية المركزية، التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي.

إنّ عالمية الرسالة التي ترجمتها إلى واقع ملموس ثورة الاتصال من خلال البث الفضائي، شهدت اكتشافات ثبّتت عالميتها ووسّعتها وعمّقتها التطورات الإعلامية الحديثة، وأضحت ملامح هذه الثورة ذات قوة تأثيرية بتحديث الملامح الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر، إذ تساهم الصورة والكلمة التي تنقل من خلال الفضائيات العالمية في تشكيل الاتجاهات، وصياغة القيم والسّلوك لملايين المشاهدين من متلقي الرسالة الإعلامية، التي تبث من خلال الفضائيات، وتغطّي الوقائع والأخبار من مواقع الأحداث.

وتكمن خطورة عولمة وسائل الإعلام والاتصال في التأثير الذي تحققه الدعاية للعولمة، ولا سيما أنّ هذا التأثير قد ازداد في ظل التطور التكنولوجي الحاصل لوسائل الدعاية، وفي مقدمتها البث التلفزيوني المباشر من خلال أقمار الاتصالات.

ثانيا: القيم المعولمة ومرتكزات انتشارها

من خلال المنطلقات السّابقة في تلمس ملامح ومظاهر العولمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا تجمع البحوث والدّراسات التي تناولت الظاهرة بالتحليل والمناقشة على أن لها قيما جديدة، تتوسل عديدا من الوسائل في ذلك لبثها ونشرها ومحاولة التأثير في الوعي العالمي، لإعادة صياغة العقول والأذواق وفق هذه الثقافة، وفتح المجتمعات المحافظة، وإسقاط عناصر الممانعة والمقاومة والتحصين لديها، وكذا إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات. مهددة هويتها الحضارية، ومعاقل قيمها الثقافية والاجتماعية، وذلك بتعظيم قيم الربح والتجارة، وسلعنة الأشياء والرموز والقيم على حساب الأخلاق الإنسانية التي من شأنها أن تحفظ الوجود للكينونة الإنسانية تعميرا للأرض، وخلافة لله(عز وجل).

وتبدو عديد من الآليات والوسائل منفذا قويا لنشر هذه القيم وتأثيرها على مجتمعاتنا، ذلك أنه لم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالا، ورغبة في الانعزال منفتحة

ومتكشفة بفضل هذه الآليات والوسائل خاصة وسائل الإعلام منها، بقدر ما هي منفتحة حاليا ويظهر ذلك جليا في:

✓ الحرية الكاملة لانتقال المعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبقدر أقل من العراقيل والقيود والضوابط. وإن لمثل هذا التبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر الثقافات أثره في بروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وأهداف وربما عقليات مشتركة لا تعبر عن ثقافة محددة بل عن مجموع الثقافات الحية في العالم.

✓ بروز المساعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية الذي من شأنه أن يخلق عالما بلا حدود ثقافية، وانتقال تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي.

✓ فقدان الدول القدرة على التحكم في تدفق القيم والأفكار والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال وفقدانها السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات عبر وسائل وتقنيات جديدة.

وقد تشكلت ملامح المظهر الأول استنادا إلى:

(1)**تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول**: فإن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات، والذي تم خلال التسعينيات من القرن الماضي ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنها فقدت دورها وأهميتها؛ بيد أنه لم

ولن يسقط كل مظاهر السيادة، ولن يضع نهاية للدولة، فالعولمة سياسيا لا تعني القضاء على الدولة أو بروز الحكم العالمي، وإنما تتضمن دخول البشرية في مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات، وبأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية، فتزداد بذلك الروابط السياسية بين دول العالم على نسق غير مسبوق من قبل، وتمثله الملامح الآتية[xxxviii]:

1. التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكاما ملزمة لعموم الدول، ويمكن أن نتمثل هذه القواعد والأحكام في النقاط الآتية:

- وجود قواعد قانونية دولية آمرة حاليا تختص بتنظيم مجالات عديدة، وقد أصبحت لهذه القواعد حجية في مواجهة كافة الدول فلا يجوز بحال الاتفاق على ما يخالفها، ولو كان تحت مسمى السيادة الوطنية.

- قد أصبحت وفي نطاق المجتمعات الدولية نظم للرقابة والإشراف الدولي تقوم بمهام التحقيق والتفتيش، كاتفاقيات حقوق الإنسان والتسلح النووي، واتفاقيات العمل.
- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو بتشريعاتها الداخلية–وهي من مظاهر السيادة الوطنية– للتنصل من الالتزامات الدولية سواء أكانت ذات طبيعة تعاقدية، أوناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة التشريعية، حتى وإن لم تصادق عليها الدول أو تنضم إليها.

2. الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق، وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

3. الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية، والتي تجيز للأشخاص المتضررين إمكانية تحريك دعوى المسؤولية حال وقوع الضرر بغض النظر عن مدى مشروعية أو عدم مشروعية الفعل الذي تسبب في وقوعه.

4. الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القوميات أو فوق القومية.

5. بروز نوع من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول في سبيل الوصول إلى حلول ناجعة وفعالة، من أمثال: البيئة والتلوث، مشكلات الطاقة، مشكلات ندرة المياه والجفاف والتصحر، مشكلات التضخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء والدواء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، مشكلات انتشار الأمراض الوبائية القاتلة كالإيدز، وإدمان المخدرات، والجريمة المنظمة،...

ويرى بعض الباحثين أن: العولمة عملية ليست أمرا يسهل قياسه وإنما يمكن تحسسها على عدة مستويات واحد منها سياسيا وهو تآكل قوة الدولة في ثلاث مناطق نفوذ رئيسية[xxxix]:

1. الدفاع؛ فلقد قلت الحروب بين الدول مقارنة مع الفترة الماضية عدا الحروب حول المصادر الطبيعية الثمينة كالنفط والماء.وما نلاحظه اليوم هو زيادة في الصراعات الإثنية والأهلية. وقد أدرك معظم السياسيين اليوم أن القوة ليست بابتلاع أراض جديدة وإنما الحصول على أكبر عدد ممكن من

حصص الأسواق العالمية. وبدأ دور الدفاع يظهر في الحفاظ على الأمن في المجتمع من العنف الداخلي أو الخارجي وعدم إعطاء أولوية لموضوع الخدمة الإلزامية العسكرية.

2. عدم قدرة الدولة القومية في الحفاظ على قيمة عملتها الوطنية أو مقاومتها لأسواق التحويل الخارجية. وهذا الأمر ليس نابعا من قوة التكهنات المالية في الأسواق الخارجية وإنما بسبب سرعة حركة رأس المال من داخل البلدان المحلية وتأثيرها البالغ على قيمة العملة الوطنية وتغير معدل التحويل نتيجة تجاوب السوق مع الوضع الجديد. وهذا ما حدث للعملة المكسيكية (البيزوس)عام 1994م وحمايتها التامة من الانهيار نتيجة تدخل مجموعة من المصارف الأجنبية الكبيرة .

3. تضاؤل دور الضمان الاجتماعي وتوفير الدولة الخدمات للفقراء والمحتاجين واعتبارها شبكة أمان في إعادة توزيع موارد المجتمع. وكانت ظاهرة الضمان الاجتماعي الحديثة العهد عنصرا مبررا لسلطة الدولة على المجتمع وتمثل في الوقت نفسه عبئا على الحكومة وعلى الاقتصاد الوطني. أمّا اليوم فإن النشاط الاقتصادي لا يتم دون التنافس الدولي. وقوة الدولة في استخدام

الحماية التجارية كسلاح اقتصادي ضد التنافس الأجنبي في الأسواق الوطنية بدأ يختفي تدريجيا ويفقد مفعوله محليا.

(2)تراجع قدرة الحكومات على توجيه الأنشطة الاقتصادية: بظهور تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يخص انتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، فقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية، وأصبح يشكل نظاما واحدا تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية. ويظهر ذلك في الآتي[xl]:

- ✓ الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العالمي، واندفاع الدول نحو نظام الاقتصاد الحر، والخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو، وتحول المعرفة والمعلومة إلى سلعة إستراتيجية وإلى مصدر جديد للربح، وتحول اقتصاديات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات.
- ✓ تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي،

ومنظمة التجارة العالمية، فقد أصبح هذا الثالوث بمثابة آلية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي. ولعلّ ممّا يدلّل على ذلك ما أعلنه مدير منظمة التجارة العالمية حين صرح قائلا: "إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد". وينص ميثاق المنظمة على أن"يكفل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته تجاه المنظمة". وتعد هذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها مؤسسة دولية سلطة تجاوز المصالح القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال (90)يوما[xli]. وإلى جانب هذا النشاط العالمي لتحديد المعايير بصورة رسمية من خلال مقررات هذه المؤسسات الدولية فوق القومية، فإن ثمة نموا ملحوظا كذلك لما يعرف بالأنماط غير الرسمية(بصدد تحديد المعايير) إذ تشير الملاحظة إلى أن معايير المحاسبة والمعايير القانونية في المجال التجاري باتت تقنن وفق الممارسات الأنجلو- أمريكية وأنّ التزام الشركات الطوعي بمثل هذه المعايير، أو التزامها بممارسات التحكم التجاري المستقل غالبا ما يعد شرطا لحصولها على العقود أو متطلبا لحصولها على القروض المالية.

ويـرى طومسـون(Thompson)أنّ عولمـة الاقتصـاد أو مـا يعـرف بالاقتصاد المعولم (Globalized Economy) مفهوم يشير إلى حدوث تغير هيكلي في طبيعة بنية الرأسمالية العالمية، إذ يشير إلى أن الكيان الرئيسي هو الاقتصاد الكوني، وهو اقتصاد يعمل من أعلى إلى أسفل بشكل مستقل عن الاقتصادات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وإنما أصبح الاقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشملها في إطار دينامياته، وبالتالي فإن الاقتصاد الكوني هو الذي يحدد أو يفرض الممكن وغير الممكن على المستوى القومي، سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية. وهكذا يمكننا القول أن الاقتصاد الكوني قد أصبح يترابط هبوطا من أعلى إلى أسفل، ولعل في ذلك ما يشير إلى أن ثمّة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية، وأنها باتت الأكثر قدرة على التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق على نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين على التأثير في هذه النخبة المسيطرة، وهو ما يشير أيضا إلى أن ثمّة عدم تكافؤ واضح بين قوى الأطراف الفاعلة في

إطار النسق الاقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظامي التسلطي[xlii].

وتشكلت ملامح المظهر الثاني وفقا للمتغيرات الآتية:

(**1**)**التجلي الثقافي للعولمة:** إن العولمة في جوانبها الثقافية ظاهرة جديدة تمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا خلال عقد التسعينيات، ولم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسساتية للعولمة الاقتصادية، والعالم الآن ليس موحدا ثقافيا، كما هو موحد تجاريا وماليا. كما أنه لا وجود لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي،لذلك ونتيجة للغموض الذي يحيط بالعولمة في جوانبها ومظاهرها الثقافية في المرحلة الراهنة فإن دول العالم التي تتدافع وتتنافس للأخذ بسلع وخدمات ومنتجات العولمة الاقتصادية، تبدو أقل اندفاعا وإقبالا، وحتما أكثر ترددا وتمهلا في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم وأفكار العولمة الثقافية، بل وأكثر حزما في مجابهة الوافد الثقافي عبر الفضائيات وشبكات الاتصالات والمعلومات.

وقد ثار جدل كبير حول الطبيعة التي سوف تكون عليها العلاقات بين الثقافات والحضارات المتقاربة في ضوء العولمة. هل العولمة سوف تساعد على انفتاح الثقافات بعضها على البعض الآخر وتعارفها ممّا يساعد على الدخول في علاقات تعاون وحوار؟أم أنّه سوف يؤدي الانفتاح المتزايد بين الثقافات إلى دخولها في صراع يهدد السلام والاستقرار في الحضارات؟كذا مدى قدرة سكان هذه الحضارات على التعامل مع التعددية الثقافية والحضارية التي توفرها العولمة؟

فالسعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وانفتاحها على بعضها البعض ومحاولة تعزيز الهوية الوطنية، وربما محاولة خلق عالم بلا حدود ثقافية هو مجرد وجه واحد من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية. ذلك أنه بقدر ما يسعى التوجه العام نحو تقارب الثقافات وانفتاحها، فإنّ العولمة الثقافية يمكن لها أن تتجه نحو صراع الحضارات، ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات، ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجا على الصعيد العالمي. فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق لثقافية بإمكانها أيضا أن ترسّخ انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، وتزداد انغلاقا، وتستعد لمواجهة بعضها البعض.فمع انتهاء الحرب الباردة، واختفاء

الصراع الأيديولوجي بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي، والذي خيّم على العالم لحوالي نصف قرن، أصبح الانقسام الحضاري والثقافي أكثر وضوحا من أي وقت آخر. كما أنه ازداد الحديث خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين عن احتمال صراع الحضارات خاصة في نقاط التقاء المناطق الحضارية الكبرى التي يذكرها هنتنغتون في كتابه حول صراع الحضارات وتكوين النظام العالمي الجديد[xliii].

(2) العولمة الاتصالية وفرض النموذج المعولم للثقافة: فمصطلح العولمة الاتصالية لم يعد مفهوما مجردا-كما يتصوره البعض-بل هو حالة يعيشها الفرد في كل مكان. نظام يراد فرضه على العالم اعتمادا على التقنيات الإعلامية والثقافية المتطورة جدا، فمثلما توجد إعادة ترتيب سياسية واقتصادية للعالم، فهناك أيضا صياغة جديدة للعالم على المستويين الإعلامي من جهة والثقافي من جهة أخرى. ومن المؤشرات التي تنبئ بانطلاقة هذا التوجه نحو تثبيت ثقافة معولمة[xliv]:

✓ التنافس الرهيب في مجال المعلوماتية، وشبكات الإنترنت ومحطات الإرسال التلفزيوني وما تبثه من أفلام وأشرطة ثقافية ذات أهداف وغايات مقصودة بلغات معينة ومحدودة، مما يحاصر كثيرا من الثقافات واللغات القومية.

✓ العمل على إنتاج ثقافة استهلاكية(موسيقى الراب، لباس، أكل، سلوك، أفلام...) تخدم النظام العالمي الجديد، وتوجه المقومات الأساسية للدول المختلفة، وتقلص من خصوصيتها، وبخاصة الدول غير القادرة على الإنتاج الثقافي المتميز بلغتها الرسمية مما يسهل استتباعها حضاريا إلى الغرب المنتج لمثل هذه الثقافة.

✓ محاولة إضعاف اقتصاديات بعض الأمم من أجل تقزيم حضارتها وإضعاف لغاتها مع تشجيع الأقليات اللغوية ودفعها إلى خلق صراعات داخلية، كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي(سابقا)والعراق والجزائر وغيرها.

✓ التأثير في تاريخ الأمم؛ بالسعي إلى طمس التراث الثقافي الأصيل للأمة ومحاولة تشويهها، وذلك وفقا لنظرية الحتمية اللغوية التي قال بها الفيلسوف الألماني"ولهالم همبولت W.Houmboldt(1767–1835)ثم أثارها اللغوي الأمريكي "إدوارد سابير"E.Sapir سنة (1929م)،حيث ترى هذه

النظرية أن الناس إنما هم تبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظريتهم إلى الكون،للعادات التي اكتسبوها من خلال ممارستهم للغة قومهم.

✓ -استغلال صدمة الحداثة من أجل تحقيق العولمة وتصدير ثقافات معينة بوسائل متطورة إلى شعوب لا تقوى على مواجهتها مما يؤدي في النهاية إلى الاستسلام والتقاعس، يقول العالم البلجيكي مارك رشال (Marc Richelle)" في الاصطدام الثقافي سقما حقيقيا ينتاب الثقافة المصدومة.

ويتضح من هذا أن المعركة في المجال الثقافي نوع من الغزو والاستعمار الطوعي، يمارس على كل أمة بفضل برامج فضائية معدة مسبقا لهذا الغرض، من أجل إضعاف المقومات الحضارية للأمم، وجعلها قابلة للاستتباع، إذ تؤكد الشواهد التاريخية على أن فناء الأمم والحضارات نادرا ما يكون بسبب الإبادة الجسدية عسكريا أو بسبب الانتماء السياسي أو اختلاف الأجناس، وإنما يكون بسبب اختفاء ثقافتهم ولغاتهم.

أي نعم أن الثقافة لا تتطور بانغلاقها على نفسها، كما يشير تقرير اليونسكو—داخل قوقعتها، وإنما تتطور بالتبادل الحر مع الثقافات الأخرى والحفاظ على الصلة بكل قوى التقدم الإنساني، بيد أن التبادل الحر لابد أن

يكون أيضا على قدم المساواة وقائما على أساس الاحترام المتبادل فصحيح أن تعدد قنوات الإرسال الذي أتاحته التوابع الصناعية للبث المباشر إلى تنوع الأهداف والمشاهدين والمستمعين، بيد أنه من خلال اشتداد المنافسة فقد أدى هذا التعدد إلى توحيد نمط المحتوى كما أدى على الصعيد الدولي إلى زيادة حدة التبعية الثقافية بزيادة البرامج المستوردة.

إن ثقافة عصر البث الفضائي المباشر لا تعترف بالحوافز لأن البعد الثقافي لعولمة البث وفعالياتها الخاصة ألفت المسافات عن طريق الأقمار الصناعية، التي تتيح للأفكار عبور الحدود بصورة متزايدة وبشكل أسرع وأضمن من أي وقت مضى وتستهدف هذه الثقافة تنميط الذوق وقولية السلوك، وتكريس نوع معين من الاستهلاك لأنواع معينة من الثقافة والمعرفة تتسم جميعا بالضحالة والسطحية والإثارة[xlv].

فيما تشكلت ملامح المظهر الثالث انطلاقا من:

(**1**)**تراجع دور الدّولة الإعلامي والاتصالي**: فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود الجغرافية. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق

الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحدّ من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، ممّا سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية[xlvi].

وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغيّر في ظل تحوّلات عملية العولمة التي يشهدها العالم. فهذه التحولات تفرض قيودا ومحدّدات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن قدرات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى. وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات[xlvii].

وجدير بالذكر أن: دول العالم الثالث تعتبر في معظمها هي الأكثر تأثرا بهذه التحولات، وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها: ضعف وهشاشة أجهزة الدول، وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص وتآكل قدرات الدولة على التصدي لها،

ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول، وضعف إمكانات أطر التعاون الإقليمي فيما بينها.

ولكن على الرغم من القيود التي تفرضها عملية العولمة على الدولة القومية والتي تحدّ من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أنّ الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنّه يوجد ما يدل على أنّ هذه التحوّلات ستؤدّي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهمّ في بعض المجالات. وخاصة في بلدان العالم الثالث. ولكن من المؤكّد أنّ تغييرا قد حدث-ويحدث-في طبيعة دور الدولة وأساليب ممارستها لهذا الدور، خاصة في مجال السيادة الإعلامية والتدفق المعلوماتي.

إذا فثمة تراجع في الأدوار والصلاحيات الإعلامية الاتصالية للدولة، مع اتجاه متزايد نحو تخلي الدولة عن ملكية أو دعم وسائل الإعلام والاتصال، مع تسارع الدعوة إلى خصخصة وسائل الإعلام؛ وهذا انطلاقا من أنّ آليات السوق ومدى إقبال الجمهور على وسائل الإعلام-بغض النظر عمّا تقدمه من مضامين وصور-ستقود إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال، وستكون المنافسة

بين وسائل الإعلام في مصلحة الجماهير. وهذا التراجع سيتسبب في الكثير من المشكلات والتي أهمها:

- ✓ أنّ بيئة النظام الإعلامي الدولي تتحول من الدول كأطراف فاعلة بشكل رئيسي إلى الدول والشركات الإعلامية متعددة الجنسيات، ثم بفارق كبير أيضا مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقات والأنشطة عابرة القومية، ومثل هذا التحول في الأطراف الفاعلة في النظام الإعلامي الدولي ربما يفتح المجال لمراجعة كثير من مفاهيم ونظريات الإعلام والاتصال الدولي بشأن الإعلام الدولي والإعلام المعولم.
- ✓ أنّ الوظيفة الجديدة التي بدأت تتلبسها الدولة المحلية وتتبناها، لم تعد معها فاعلا أو حكما لا في إنتاج وإعادة إنتاج القيمة الإعلامية ومضامينها على المستوى الدولي فحسب، بل وعلى صعيد المنافسة الدولية أيضا، بحكم تصاعد أدوار الفاعلين الجدد(الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسات المجتمع المدني).
- ✓ ثم إنّ كثيرا من قوانين ونظم الرقابة على تدفق المعلومات عبر الحدود القومية أضحت مجرد نصوص فارغة لا معنى لها، ولا تأثير حقيقي لوجودها، كما أضحى مبرر احتكار الدولة لسلطة تنظيم بيئة الاتصال والمعلومات أمرا ينتمي

للماضي البعيد، لا الحاضر أو المستقبل، فقد كانت الدولة تتدخل في حقل الإعلام لمنع الاحتكار ولاستخدام الإعلام في أدوار اجتماعية، أما اليوم فإن انفجار منافذ وسائل الإعلام وأدوات التوصيل قضى على شرعية فكرة التنظيم العام ذاته.

(2)تنامي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسيات: مع تقلص دور الدولة كفاعل رئيسي مهيمن في النظام الإعلامي الدولي والمحلي ستنشأ إشكالية الفراغ فيمن سيؤدي هذا الدور، والذي يتنافس لشغله فاعلون بينهم تناقضات في الأدوار، وتوازن القوى، والمصالح، كما يفتقرون لتقاليد الحوار والتراضي والعمل المشترك. فقد كانت الدول في مرحلة ما قبل العولمة الإعلامية قادرة على الضبط والتحكم في أدوار الفاعلين في النظام الإعلامي، وهم منظمات العمل الإعلامي، ومنظمات القطاع الخاص، وفعاليات المجتمع المدني، أما في مرحلة العولمة الإعلامية فإن قدرة الدولة على الضبط والتحكم ستتقلص كذلك، خاصة مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل جديد؛ يتمتع بقدرات مالية وتكنولوجية وفنية هائلة، يستطيع من خلالها التأثير بقوة في تدفق

المعلومات وإنتاج وترويج المضامين الإعلامية والترفيهية، علاوة على مصادر التمويل والتسويق.

وتشكل الشركات متعدّدة الجنسيات خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية أي لحدود الدولة القومية المرتبطة بالسوق العالمية، وقد بلغ عددها أكثر من(40000) شركة تتحكم في(40 %)من الناتج الإجمالي. وتتسم هذه الشركات بالضخامة، وتنوع الأنشطة، وهي قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة، وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي. لقد تحوّل مدراؤ ها إلى فئة اجتماعية تدير العالم كنظام مركزي موحد.

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بدور حاسم في تفعيل التجليات الإعلامية والاتصالية للعولمة، وأدّى ذلك إلى توسيع أنشطتها في مجال الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع وتشغيل العمالة والمضاربة على مختلف أنواع وأشكال الثروة والبحث العلمي والتأثير السياسي والمعلوماتي والثقافي، وارتفع عدد هذه الشركات ارتفاعا كبيرا، وطبقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام (1995م)فقد وصل عددها إلى (37000) شركة تعمل من خلال(200000)فرع في

العالم، ويبلغ رصيد استثماراتها (2,7)تريليون دولار، وتستحوذ على(50 %) من هذا الرصيد حوالي(100) شركة عالمية. وتعد هذه الشركات مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي، و(75 %) من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير، وتستخدم(73مليون) عامل يمثلون(10%)من حجم العمالة العالمي[xlviii]. وتسيطر (500) شركة منها على(80 %)من التجارة العالمية، و(75%)من الاستثمارات العالمية، وتتحكّم في نقل التكنولوجيا.

لقد أصبح الإعلام صناعة ضخمة تحتاج إلى إمكانات تقنية عالية ومتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لوسائل الإعلام خلال العقدين الماضيين، وقد أثارت تلك الظاهرة المخاوف لدى العديد من الكتاب والإعلاميين الذين حذروا من مخاطر تلك الظاهرة على التعددية والتنوع وديمقراطية الاتصال، وعلى حق الجماهير في المعرفة.

خلاصة: صحيح أننا قد نكون استهلكنا جهودا كبيرة وكثيرة في دراسة ظاهرة العولمة وتداعياتها على المجالات المجتمعية الحيوية؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، لكننا نؤمن علميا أن الدّراسات اللاحقة لهذه الموجة المحمومة في تناول الظاهرة ومناقشتها ستؤسس لتراكمات معرفية من شأنها أن

تؤصل للحديث الجادّ والعميق من أجل قواعد علمية في بناء العلوم الإنسانية، وتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، وهو المنطلق الذي اعتمدته دراستنا"**القيم المعولمة؛ ملامحها ومرتكزات انتشارها**"، والمنتهى الذي رمت الوصول إليه لتبرز المرتكزات التي تستند إليها القيم المعولمة في اجتياح المجتمعات المعاصرة خاصة المغلوبة على أمرها؛ المستهلكة لمعلبات الثقافات المهيمنة والمسيطرة على إدارة سوق العولمة التجاري، تتقدمه الشركات متعددة الجنسيات، ووسائل ووسائط الإعلام والاتصال الجديدة مستندة في ذلك إلى فلسفات العولمة الإعلامية والاقتصاد الحر والتجارة الدولية، وحوار الثقافات والحضارات.

إننا وإذ نؤشر على هذه المرتكزات فإننا نسعى إلى أن نخندق أنفسنا إلى جانب القرارات السياسية، والأفكار العلمية النيرة، والتحركات الشعبية الواعية لبناء الحصون المنيعة في وجه التحنيط والتنميط لثقافات وخصوصيات الشعوب والأمم الذي تسعى"القيم المعولمة" إلى تحقيقه، ومن ثم تحقيق رغبات المسير لآلياتها في الهيمنة والسيطرة على الشعوب والثقافات.

الهوامش:

[i]–جيمس روزناو: ديناميكية العولمة؛ نحو صياغة علمية، قراءات إستراتيجية(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،1997م).

[ii]–عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص(17).

[iii]–جراهام طومسون: "مقدمة؛ تحديد موقع العولمة"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (تصدر عن اليونسكو، ع(160)، جوان 1990م)، ص(10)

[iv]– مجلة علوم وتكنولوجيا، ع(49)،ديسمبر1997، ص(19)

[v] -Petrella.R :La mondialisation de l'économie et de la société, une hypothèse prospective In futuribles, septembre 1989

[vi]– يحي اليحياوي: في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، ص(12).

[vii]– رونالد روبرتسون:العولمة؛ النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة، أحمد محمود ونورا أمين(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998م).

[viii]– عبد الخالق عبد الله: "العولمة؛ جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر(دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، مجلد(28)،عدد(2)، ديسمبر1999)، ص(53).

[ix]– السيد ياسين:"في مفهوم العولمة "، في كتاب: العرب والعولمة، ص(25).

[x]– إبراهيم العيسوي: مناقشة السيد ياسين، في كتاب: العرب والعولمة، ص(49،50)

[xi]– محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية؛ ، في كتاب: العرب والعولمة، ص (300).

[xii]- السيد ولدباه:"العولمة والاقتصاد في النظرية الاختزالية للإسلام"،جريدة الاتحاد، 1997/05/17م، ص (22).

[xiii]- شرفة فتحي:"العولمة الأمريكية وإشكالية الفقر"، نقلا عن يحي أحمد الكعكي: الشرق الأوسط وصراع العولمة، ص(90).

[xiv]- السيد ياسين: الكونية والأصولية وما بعد الحداثة(القاهرة: المكتبة الأمريكية، 1996م)، ص(46).

[xv]- السيد ياسين: العولمة والطريق الثالث(القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 1999م)، ص(95).

[xvi]- الحبيب الجنحاني:"ظاهرة العولمة؛ الواقع والآفاق"، مجلة عالم الفكر، م(28)، ع(2)، 1999م، ص (11).

[xvii]- ممدوح محمود منصور:العولمة؛ دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص (72،73).

[xviii] نجاح كاظم: العرب وعصر العولمة(الدارالبيضاء: المركز الثقافي العربي، ط(1)، 2002م)، ص (134).

[xix] إسماعيل صبري عبد الله:"الكوكبة؛الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة الطريق، ع(4)،1997م، ص(46).

[xx]- نجاح كاظم: العرب وعصر العولمة(المعلومات؛ البعد الخامس)، ص(139).

[xxi]- عبد الخالق عبد الله:"العولمة؛ جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، م(28)، ع(2)،1999م، ص(72).

[xxii]- الحبيب الجنحاني:"ظاهرة العولمة؛ا لواقع والآفاق"، عالم الفكر، ص(28).

[xxiii]- نايف علي عبيد:"العولمة والعرب"، المستقبل العربي، ع(221)، جوان(1997م)، ص

[xxiv]- أماني قنديل:عملية التحول الديمقراطي في مصر(1981-1993م) (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ط(1)، 1995م)، ص(7)

[xxv]- عبد الخالق عبد الله: "العولمة؛ جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، ص(83،84)،

[xxvi] -Scholte,J. A: Globalization: A Critical Introduction (St. Martins Press, Inc., N.Y., 2000), p.155.

[xxvii]- عبد الخالق عبد الله:"العولمة؛جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، م(28)، ع(2)،1999م ص(75،76)

[xxviii]- صموئيل هنتنغتون: صدم الحضارات(كتاب سطور(2)، ط(2)، ص(26،27).

[xxix]- ممدوح محمود منصور: العولمة(دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد)، ص(82) .

[xxx] علي محمد شمو: التكنولوجيا الحديثة والاتصال الدولي والانترنيت(جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر)، ص(232)، وعبد الهادي زين:الانترنيت؛ العالم على شاشات الكومبيوتر(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998م)، ص(18).

[xxxi] عمر همشري ،ربحي عليان: المرجع في علم المكتبات والمعلومات، ص(570) .

[xxxii] ربحي عليان: " الانترنيت شبكة الشبكات في العالم" مجلة الخفجي، رجب(1424هـ)، ص(17).

[xxxiii] ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية، ترجمة: سعد الدين خرفان، (سلسلة عالم المعرفة (270)) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جوان 2001م) ، ص(69).

[xxxiv] مؤيد عبد الجبار الحديثي: العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، ص(88).

[xxxv]- يحي اليحياوي: العولمة؛ أية عولمة؟(الدار البيضاء: إفريقية الشرق، 1999م)، ص(141،143) .

[xxxvi] محسن أحمد الخضيري: العولمة الاجتياحية، ص(110،111).

[xxxvii]- برهان غليون وسمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ص(80).

[xxxviii]- ممدوح محمود منصور: العولمة؛ دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ص (45).

[xxxix]- نجاح كاظم: العرب وعصر العولمة؛ المعلومات البعد الخامس(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط(1)، 2002)، ص (147،148)

[xl]- سيّار الجميل: العولمة الجديدة (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1997م)، ص(150)، ومصطفى العبد الله الكفري: "العرب والعولمة؛ المنعكسات الاقتصادية"، في: فعاليات الملتقى الدولي"الجزائر والعولمة"، الذي انعقد يومي (22، 23) نوفمبر 1999م بقاعة المحاضرات "محمد الصديق بن يحي" بجامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص(71).

[xli]- ممدوح محمود منصور: العولمة؛ دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ص(67).

[xlii]- عبد الخالق عبد الله :"العولمة؛ جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، م(28)، ع(2)، ص(67).

[xliii]- صموئيل هنتنغتون: صدم الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب(كتاب سطور(2)، ط(2))، ص (26،27).

[xliv]- أحلام الجيلالي: "العولمة والهوية الثقافية "، في فعاليات الملتقى الدولي"الجزائر والعولمة "، ص (115،116)

[xlv]- عواطف عبد الرحمن: الإعلام الغربي وقضايا العولمة(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1999م)، ص(17).

[xlvi]- للمزيد انظر: David Held:"Democracy,The Nation –State and the global System",in: David Held :political theory today(cambridge: polity press,1991)

[xlvii]- أحمد الرشيدي: التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م)، ص (20).

[xlviii]- عمرو محي الدين: تعقيب على السيد ياسين(في مفهوم العولمة) في كتاب: العرب والعولمة، ص (36).